تقرير التأكيد المستقل
الى مساهمي شركة زاد القابضة ش. م. ق. ع.

الإبلاغ حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم الضوابط على التقارير المالية.

وفقًا للمادة 24 من نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية ("**ICOFR**") كما في 31 ديسمبر 2020.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

يعرض مجلس الإدارة أيضًا "تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية" ("بيان **ICOFR**")، والذي يتضمن:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم إطار عمل الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية بما يتعلق بالعمليات ، والنقدية المقبوضة والذمم المدينة ، والمدفوعات النقدية وأرصدة دائنة، وإعادة التأمين ، والاستثمارات ، وإعداد التقارير المالية والضوابط على مستوى الكيان.
- أهداف الرقابة؛ وتحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق الأهداف الرقابة المعلنة ؛ و
- تحديد ثغرات وفشل التحكم؛ كيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذا الفشل أو إغلاق ثغرات الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها أستنادا الى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية ").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، ستضمن حسن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجوداتها ؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية ؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و

الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر من قبل مجلس

إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من أن الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان حوكمة الشركات وبيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تدريبهم بشكل صحيح، وأن يتم تحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي إبداء رأي معقول حول نزاهة تقديم بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة فيه ، بناءً على الإجراءات التأكيد التي قمنا بها. لقد قمنا بإجراء مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي لإلتزامات التأكيد 3000 (المعدل) "إلتزامات التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("**IAASB**").

يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا من أجل للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تقديمها بشكل عادل وأن الضوابط الداخلية تم تصميمها بشكل مناسب ، من جميع النواحي الجوهرية ، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة فيه.

تشمل مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم الضوابط الداخلية على التقارير المالية في المؤسسة القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض وصف العمليات و الضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية ، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة ؛
- تقييم مخاطر وجود ضعف مادي ؛ و
- اختبار وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية الهامة إذا كان من المتوقع أن تؤثر اي اخطاء ناتجة عن الإحتيال اوالخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيانات المالية بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة، هي النقدية المقبوضة والذمم المدينة، والمدفوعات النقدية وأرصدة الدائنة، والاستثمارات والتقارير المالية. تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة التصميم ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي لم يتم تقديم بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بشكل عادل، وأن الضوابط لم يتم تصميمها بشكل مناسب لتحقيق أهداف التحكم ذات الصلة المذكورة فيها.

تتضمن المهمة التأكيد من هذا النوع أيضًا تقدير لتقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة فيه. ويشمل كذلك تنفيذ اي اجراءات أخرى التي تعتبر ضرورية في الظروف.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا حول نظام الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية.

معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمنشأة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. ان الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمنشأة تشمل تلك السياسات والإجراءات التي:

1) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات واعمال التصرف في موجودات المنشأة؛
2) توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا ، وأن فواتير ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا لموافقة إدارة المنشأة ؛ و
3) توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع او اكتشاف وقتي أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به في موجودات المنشأة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول ان يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والاساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك إحتمالية التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو احتيال ولا يتم اكتشافها. لذلك ، فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الاغفالات في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها ، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدا مطلقًا باستيفاء اهداف الرقابة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن توقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر ان تصبح تلك أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف ، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بالاعمال، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقا لقانون اخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (**"IESBA Code"**) الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين، والتي تأسست على المبادئ النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة 1 ، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة فيما يتعلق بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

النتائج

في رأينا ، بناءً على نتائج إجراءاتنا المعقولة للتأكيد

أ) يعرض بيان ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بشكل عادل نظام الشركة المصمم كما في 31 ديسمبر 2020 ؛ و

ب) تم تصميم الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة بشكل مناسب لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف المراقبة المحددة سيتم تحقيقها إذا كانت الضوابط ذات الصلة تعمل بشكل فعال كما في 31 ديسمبر 2020 ، من جميع النواحي الجوهرية ، استنادًا لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO)

كوياشان فاماتاثيل كورياكوس

موريسون وكوياشان كورياكوس محاسبون قانونيون

سجل مراقبي الحسابات رقم 254

التاريخ: 6 مارس 2021

الدوحة

P.O. Box: 32312, Doha, Qatar
Email: doha@morisonqatar.com, Website: www.MorisonQatar.com

Independent member of Morison KSi
Associate offices across the world

BUILDING BETTER BUSINESSES - GLOBALLY

Commercial Registration No. 45399